

الهيئة المنظمة للاتصالات تدعو الى التعاون مع الوزارة

وحقوق المواطنين، التوجه الى الاعلام لشرح مقاربتها للمساءلة والتحديات المطروحة والمهمة لقطاع الاتصالات». وقالت «اننا مسؤولون عن اصدار التراخيص والانظمة، وادارة حيز الترددات اللاسلكي ومخطط الترقيم الكلي، ومراقبة السوق لرصد اي استغلال للقوة التسويقية الهامة والممارسات التي تناقض المنافسة، فضلا عن اتخاذ الخطوات العلاجية عند اللزوم. كما اننا مسؤولون عن المحافظة على استقرار السوق وتطوير القطاع، من خلال سعينا الى بناء سوق اتصالات زاهرة وتنافسية وخلاقة».

الموافقة عليها اصولا، المستند الوحيد الذي يرفع مصادر تمويل الهيئة لقيامها بكافة مهامها الرقابية والتنظيمية ومسؤولياتها المنصوص عليها في القانون، بما في ذلك اطلاعها بمهامها الرقابية والتنظيمية المنصوص عليها في عقود الادارة الجديدة مع شركتي الخلوي. وجاء في بيان الهيئة «انها، كمؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية والادارية مع خضوعها لرقابة ديوان المحاسبة، يتوجب عليها كلما كان ذلك ضروريا لتأمين المصلحة العامة وتطوير قطاع الاتصالات وضمان حقوق كافة الاطراف العاملة فيه

أكدت الهيئة المنظمة للاتصالات حرصها التام على تطبيق القوانين المرعية الاجراء وبشكل خاص قانون الاتصالات ٢٠٠٢/٤٣١ في تعاطيها مع وزارة الاتصالات. وشددت على حتمية التعاون بين المؤسستين. ونوهت في بيان اصدرته امس تعقبيا على بيان الوزير شربل نحاس الصادر اول امس بجهود الوزير في مجال دعم استقلالية الهيئة المالية والادارية وحرصه على هيبة وحصانة الهيئة، ووضحت انه وفق احكام قانون الاتصالات لا امكانية لدخول الهيئة بأية علاقة تعاقدية مع اي طرف آخر وانما تشكل موازنتها عند